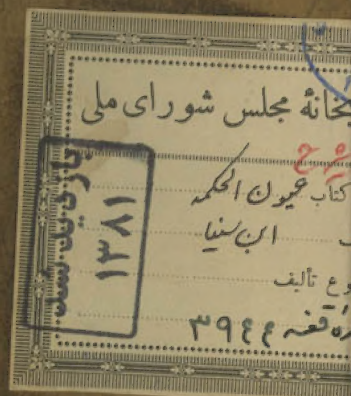


۳۹۴۴



خطی « فهرست شده »

۲۷۰۲





Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including phrases like 'هذا هو...' and 'فصل...'.

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله
فصل في النطق بما ان يعبر بالنسبة الى تمام شأه كالانسان
بالنسبة الى الحيوان القاطن وهو لاله المطابق والى جوسمائه
حيث هو جرد كالانسان بالنسبة الى مجرد الحيوان او المتناطق
ويجوز لاله النطق الى المتناطق الذي يتقبل الفهم من
المتنبي اليه كالاسد بالنسبة الى الشجاع والحصار بالنسبة الى الليل
وهو لاله الاتزان والاول هو الحقيقة والاخران هما
المجازان ويسمى الاول منها اطلاق اسم الكل على البعض والثاني
اطلاق اسم المخصوص على اللازم وقد يصير دلاله انقطاع النطق
اليه اقوى من دلالته على المتقوله وتسمى الفاظ منقوله
شرعية ان كان التناقل هو الشرع كاسم القلاه والقوم و
الزكوة وغير ذلك وعرفه ان كان التناقل هو عرف العام

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page, continuing the discussion on terminology and logic.

كاسم الدابة للفرد ولو تطلقه ان كان التناقل هو عرف الخاص
كاسم طلععات النخاه والقطار وغيرهم من اصل العلم وقد لا يكون
كذلك فيسمى بالنسبة الى المتقوله عنه حقيقة وبالنسبة الى المتقوله
اليه مجازا والزال بالمطابقة اما ان يكون جردا لا على شيء
هو جرد كذا زيد وعلام عمر وهو المركب ولا يرد وهو الفرد
وهو اما ان يكون متكررا كالفنطخدر المعنى كالنيت والاسد
والنمر والمغار والشمس والشباب وهي الاسماء المترادفة او تتخذ
الانقطاع للمعنى كالحق والحقيقة كالحق الناصر والقوار و
والذهب وكالشمس لقابلية البع والوكب الذي بعده
المجزي من السجود والفر الحيف والظلم وهي الاسماء المشتركة
وتسمى مجزاة بالنسبة الى الكل واحده من عاينها او تتخذ الانقطاع
المعنى لا بالحد والحقيقة بل بالبعد فقط كالحوان بالنسبة

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the right page, providing further examples and clarifications.



الى احاده والاشنان بالنسبة الى اشخاصه والفرد بالنسبة الى
افرادهم ويالاسماء المتواطئة اي المتوافقة احادها في
معناها او متطابقة اللفظ والمعنى جميعا ويالاسماء المتباينة سواء
دلّت على الذات او دلّ الواحد على الذات والاخر على الصفه
كالسيف والقيارم او على مجموع الذات والصفه كالمهتد للدار
على ذات السيف مع وصف كونه منسباً الى الهند او على صفه
الصفه كالتناطق والفضيح ثم المفرد اما ان لا يستعمل لان خبر
وهو اداة او يستعمل به وهو اما ان يدلّ على الزمان اي
لوجوده بعوارضه وهي الهيئات التي تعرض للمصدر في القرب
كقرب يقرب وهو الكله او لا يدلّ وهو الاسم وهو اما ان
يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وعمر و
هو العلم لفظاً والجزي والشخصي معني او لا يمنع كالانسان وهو

الكل

الكل ويسمى لفظاً مطلقاً وهو اما ان يكون تمام الماهية او دخلاً
فيها وهو الذي لا توجد الماهية الا بعد وجوده وتعمم
عده في الخارج والرقن جميعاً ويسمى ذاتاً لتلك الماهية
او خارجاً عنها وهو الذي لا يكون كذلك ويسمى ضيقاً لها و
الداخل اما ان يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقايق في
جواب ما هو وهو كالحزب المشترك بينها كالجوهر والجسم
والجسم ذي النفس والحيوان وهو الجنس لانه الكل المقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو وله رتبة
او مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي نوع هو
كالحزب المميز كالتناطق بالنسبة الى الحيوان وهو الفصل لانه
الكل المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي نوع هو
ولا يجوز ان يكون عدماً لان العدم لا يجوز ان يكون

جزء من الوجود ولا يحسان يكون علمه لوجود حصه النوع
من الجنس لان الجسم المتمايز جنس للنبات والحيوان ^{متمايز}
كل واحد منهما عن الآخر تقوى قايمة بتلك الاجسام والقاء
بالشيء يحتاج اليه فيستحيل ان يكون علمه له ^{والفصل}
يكون مقسما للجنس مقوما للنوع وكلما قوم الجنس قوم النوع
ولا يعكس وكلما قسم النوع قسم الجنس ولا يعكس ^{واما} ففسر
فهو اما ان يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في
جواب ماهو كالانسان بالنسبة الى اجماده وهو النوع الحقيقي
لانته الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب
ماهوا ويكون موضوعا لما فوقه من الجنس وقسماته على شئ
اقل يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو كالانسان
بالنسبة الى الحيوان وهذا الاعتبار هو النوع الاضافي وله

بعض

ايضا اربع مراتب لانه اما ان يكون فوقه نوع لكن ليس تحت نوع
كالنفس وهو النوع الاخير ويسمى نوع الانواع او بالعكس الجسم
وهو النوع العالي او فوقه نوع وتحت نوع كالحيوان والجسم
الثاني وهو النوع المتوسط او لا يكون فوقه نوع ولا تحت نوع
كالملاك وهو النوع المفرد وهكذا نقول في مراتب الجنس الا
ان العالي ثم وهو الجوهر هو جنس الاجناس لا الجنس الاخير
والجنس المفرد هو العقل ان لم يكن الجوهر جنسا واما الثالث
عن الماهية فهو اما ان يكون لازما لها مختصا بنوع واحد
كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان وهو الخاصه او بالكثير
من نوع واحد كالحرك والموجود بالنسبة الى انواع كثيرة
وهو العرض العام ولا يكون لازما لها وهو العرض المفار
ق وهو ايضا قد يسمى خاصة ان كان مختصا بنوع واحد ^{مفردا}

عاماً ان كان قد يوجد في اكثر من نوع وحده وهو اما ان يكون
شريع الزوال كحجر الجبل وصفرة الوجع او يعلو الزوال كالشباب
والشباب ثم المركب اما ان يكون بغيره كالحيوان الناطق
في حد الانسان او خبرياً وهو الفقيه ولا يقيد يا ولا
خبرياً وهو اما ان يفيد طلب شئ افاده وليته او لا يفيد
فان كان الاول فالملطوب اما ماهيات الاشياء وهو لا يفهم
او فعل يصدر عن الخاطب وهو مع الاستعلاء امر ومع
الخفض سؤال ومع التساوي التماس وبه ظهر الفرق بين
قولنا اما الروح وبين قولنا فمهيء الروح لان المطلوب
في الاولى ماهية الروح وفي الثاني فهم تلك الماهية
وان كان الثاني فهو التهيئة ويندرج فيه التخييل والتشبي
والقسم والتداه واما التحديد فهو اما ان يكون باثنين

والفصل

والفصل كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق وهو الحرام
او بالفصل وحده كقولنا الانسان هو الناطق وهو
الحرة الناقصة وبالجنس والخاصة كقولنا الانسان هو
الحيوان الضاحك وهو الرسم التام وبالخاصة وحده كقولنا

الانسان هو الضاحك وهو الرسم الناقص اما الفقيه

ففي قولنا لا محتمل للتصديق والتكذيب كقولنا الجسم حيواني

الجسم له الحركة ويستحي حمل الاشتقاق وكقولنا الجسم جسم

اي الذي له الحركة هو الجسم ويستحي حمل المواطاة والحكمة الفقيه

اما ان يكون جازماً كما ذكرنا وهو الجلي او معلقاً على شرط

وهو الشرطي ثم التعلق اما ان يكون تعلق الزوم وهو المقتض

كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او تعلق

العناد وهو المنفصل كقولنا كلما زرع اما زوج واما فرد

أما القضية الكلية فلا بد لها من موضوع وهو المحكوم عليه و
وهو المحكوم به وهما الموصوف والقضية في إطلاق الكلام
والمبتدل والخبر في الخبر وليس من شرط كون الشيء موضوعاً
كونه هو هو بالفعل وقت كونه موضوعاً بل يكفي في كونه
موضوعاً مجرد كونه هو هو بالفعل في الجملة سواء كان متناً
أو حاضراً أو مستقبلاً وهو هو وإن كان شخصياً سميت
القضية مخصوصة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
وإن كان كلياً وهو ما إن يكون سوراً يسور كل أو بعض
أولاً شيء ولا واحداً وليس كل وليس بعض أو بعض ليس
وهو اللفظ الدال على كمية القدر الذي ثبت له الحكم
وتسمى القضية محصورة وسورة أو لم تكن سورة وتسمى ماملة
موجبة كانت أو سالبة كقولنا الإنسان ضاحك الإنسان

مجرى

ليس ضاحك وهو في قول الجزئية لتوقف صدقها على
صدق الجزئية دون الكلية ه والقضية المحصورة
تنقسم إلى كلية وهي السورة بسورة كل أو لا شيء ولا وجود
عامة والجزئية وهي المسورة بسورة بعض وليس كل وتسمى
خاصة ثم كل واحد من الكلية والجزئية ينقسم إلى موجبة وهي
التي حكم فيها بثبوت شيء سواء كان وجودياً أو غير وجودي
أو احدهما وجودياً والآخر عدمياً وتسمى مثبتة والى
وهي التي حكم فيها بلبثوث شيء على ما ذكرنا من التفسير
وتسمى بامدة فاذا المحصورات أربع وهي هذه كل الإنسان
حيوان فبعض الحيوان إنسان لا شيء من الإنسان بهرس
بعض الحيوان ليس بهرس وليس كل حيوان فرساً أيضاً
أدلة تفاوت بينهما في المعنى ثم كل واحد من الموجبة والسالبة

تنقسم إلى معدولة وهي التي جعل حرف التلب فيها جزاء من الوضع
أو المحل أو منهما جميعاً كقولنا كل ما ليس محي فهو جاد وكل جاد
فهو غير عالم فكل ما ليس محي فهو غير عالم وإلى محصله وبسطة
التي لا يكون كذلك والمحصله محققه بالوجبه والبيسطه با
لتالبه والامتيار اتماما يكون بتقديم حرف التلب على الرابطه
ان كانت القضيته ثلاثيه اما اذا كانت ثنائيه فذلك
اما بالنيه وبالاصطلاحه فصارت في جهات القضايا
لا بقدر لشبهه المحولات الى الموضوعات من كفيته ايجابيه
لانها اما ان تكون بالقوه وهو الامكان الخاص وبالفعل
وهو الاطلاق العام ثم الفعل اما ان يكون بالذوام محي
الاداعيه ثم الذوام اما ان يكون بالضرورة وهي القوه
المعلقه او بالضرورة وهي الاضروريه فهذه الستة

في جهته القضايا اعلى معني انه لا يمكن خلوش من القضايا اعزها
في نفس الامر لا انها قد لا تذكر فلا يكون موجهه بها في اللفظ
وان كان يستحيل ان لا تكون موجهه باحدى هذه الجهات
في نفس الامر وهي المحكده العامه المحتمله هذه القضايا ان كانت
مقيده بالامكان العام وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة
عن جانبها المخالف لما كقولنا كل نار حار بالامكان العام
وكل حار محرق بالامكان العام فكل نار محرقة بالامكان
العام ٥ واما ان لم تكن موجهه في اللفظ بقيد اصلا
فلا بد من الاستفسار لمتين انها ما هي وان كانت موجهه
في اللفظ باحدى ما ذكرنا من الجهات فري اما ان تكون
موجهه بالامكان الخاص وهي المحكده الخاصه التي حكم فيها
بارتفاع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم جميعا كهيته

كانت وجوبية موجبه كانت واسالته كقولنا كذا فيجب
بالامكان الخاص وكذا ايضاً منعقد بالامكان الخاص فكل
ذهب منعقد بالامكان الخاص او وجهه بالاطلاق العام
وهي المطلقة العامة اي التي حكم فيها بامثلية ثبوت المحول
الموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا اكل فوس مهال بالاطلاق
العام ولا شيء من الصهال بناهق بالاطلاق العام فلا شيء
الفوس بناهق بالاطلاق العام او وجهه بالذات واما وهي
اقام يجب دوام ذات الموضوع وهي الذاتية اي التي حكم
فيها بامثلية ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام
ذات الموضوع كقولنا اديما كل جسم مؤلف ودايما لا
شيء من واجب الوجود بمؤلف فدايما لا شيء من الجسم بواجب
الوجود او يجب وصف الموضوع اقام مطلقا وهي المعرف

التي

التي حكم فيها بامثلية ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بحسب
دوام وصف الموضوع كقولنا كل حيوان حساس مادام حيا
ولا شيء من الحيوان بحسب مادام حيا نانا فبعض الحساس
ليس بحسب مادام حساسا او مقيدا بقيد الالاد واما
وهي المعرفية الخاصة التي حكم فيها بامثلية ثبوت المحول
للموضوع او سلبه عنه اديما يجب دوام ذات الموضوع
بالحسب دوام وصف الموضوع كقولنا لا شيء من المسكن يعيب
لادايما بل مادام مسكنا وكل خمر مسكرا لادايما بل لادايما
فلا شيء من العنب بخمر لادايما مادام عنباً او وجهه بحسب
الالاد واما وهي الموجودية الالاد اي التي حكم فيها
بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه لادايما كقولنا بعض
الانسان ضاحك بالفعل لادايما ولا شيء من الضاحك

بالفعل بنائم لا دائما فبعض الانسان ليس بنائم لا دائما او
موجهة لجهة الضرورة وهي اما بحسب دوام ذات الموضوع
كما في الدائمة وهي الضرورية المطلقة اي التي حكم بدوام
ضرورة ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام
ذات الموضوع كقولنا بالضرورة كل جسم ممكن وبالضرورة
لا شيء من الممكن يمتنع بالضرورة لا شيء من الجسم يمتنع بحسب
دوام وصف الموضوع اما مطلقا كما في العرف العام وهي
المشروطة العامة التي حكم فيها بدوام ضرورة ثبوت المحول
للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك مادام كاتباً بالضرورة لا شيء من
المتحرك يساكن مادام متحركاً بالضرورة لا شيء من الكاتب
يساكن مادام كاتباً او مقيدا بقيد الدوام كما في العرف

الخاص

الخاص وهي المشروطة الخاصة اي التي حكم فيها بدوام ضرورة
ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه لا دائما بحسب دوام ذات
الموضوع بل بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا بالضرورة
لا شيء من اليقضان بنائم لا دائما بل مادام يقضانا وبالضرورة
كل مسبوت نائم لا دائما بل مادام مسبوتا فبالضرورة لا
شيء من اليقضان بسبوت لا دائما بل مادام يقضانا او بحسب
الوقت اما معيناً وهي الوقتية اي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه لا دائما بل بحسب وقت
معين كقولنا بالضرورة كل قر يخسف لا دائما بل وقت
جوله الارض بينه وبين الشمس بالضرورة لا شيء من القر يخسف
لا دائما بل عين هذا الوقت فبالضرورة بعض الخسوف ليس
بعض لا دائما بل في عين هذا الوقت وغير معين وهي المنتشرة

التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه لا
دائماً بل يجب بعض الاوقات كقولنا بالضرورة كل انسان
متنفس لا دائماً بل في بعض الاوقات وبالضرورة لا شيء من الاشياء
يستشق لا دائماً بل في بعض الاوقات او موجد به عجزه
الاضروية وهي الوجودية الاضروية اي التي حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه لا بالضرورة كقولنا
كل كائنها متحرك لا بالضرورة المطلقة وبعض الانسان كائناً
لا بالضرورة المطلقة فبعض المتحرك انسان بالاطلاق العام
فجمله القضايا التي فصلناها ثلثة عشر قضية وهي الممكنة
الخاصة والمطلقة العامة والدائمة والعرفي العام والعرفي
الخاص والوجودية الدائمة والضرورية المطلقة والضرورية
العامة والمشرطة الخاصة والوقية والمنفردة والوجودية

فصل

فصل في التناقض وهو اختلاف قضيتين بآب
او اليجاب بحيث يقضي لذاته ان يكون احدهما صامداً
والاخرى كاذبة اما بعينه كافي الواجب والمتنع والممكن
الماضي الممكن الحاضر وغيره كافي الممكن المستقبل اذ لو
تعين احد الطرفين للوقوع لمخرج عن الامكان ولم يطل
الاختيار هذا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى السبب والتعين
ليس الا كما ستر اعلم بان القضية ان كانت مخصوصة
كفي في التناقض من الموضوع ويندرج فيها واحد الشرط
والجزء والكل ووجه المحول ويندرج فيها واحد المكان
والاضافة والقوة والفعل ووجه الزمان وان كانت
مخصوصة وجب الاختلاف ايضاً في الكم لان الكلمتين
قد يكونان كقولنا كل موجود ممكن لا شيء من الوجود بممكن

والجزئيان قد تصدقان كقولنا بعض الموجود ممكن وبعضه
 ليس بممكن وإذا اختلفا في الكم اقتسما الصدق والكذب كقولنا
 كل موجود ممكن بعض الموجود ليس بممكن ولما امتنع تحقق
 التناقض الأعم وحد الزمان وكان في تحقيهما عسرا فؤدنا
 كل واحد من القضايا بالذكر المطلقة العامة لا
 يناقضها شيء من نوعها لأنها محتملة الدوام بتقدير ان
 تكون المادة ذلك لم يتحقق للمنافاة بين التلب والاحجاب
 لاحتمال ان يكون زمان احدهما غير زمان الآخر لا
 بد من اعتبار قيد الدوام في نقيضها لا في التلب الذي لم
 ينافي الاحجاب دام ولم يدم ثم الدائم قد يكون ضروريا
 وقد لا يكون ولا يجوز ان يعتبر احدهما من القيدتين
 في نقيض هذه المطلقة المحتملة اجتماع المطلقة مع كل واحد

من القيدتين على الكذب عند ما يكون الصادق القسم الآخر
 فثبت وجوب اعتبار قيد الدوام في نقيض هذه المطلقة
 وكما ان المطلقة العامة لا يناقضها شيء من نوعها فكذا غير
 من القضايا لا يناقضها من نوعها شيء المحتملة اجتماعها على الكذب
 عند ما يكون الصادق ما خالفه في الجهة بل الذي يناقضها
 هو الذي خالفها في الكم والكيف والجهة جميعا ثم اعلم
 بان القضايا تنقسم الى ما يكون ذات جزئية وهو الذي لم يتعرض
 فيه لحرف التلب ولا للطرفين جميعا كما لمكنه العامة
 والمطلقة العامة والدائمة والعرف العام والفردية
 المطلقة والشروط العامة والى ما يكون ذات جزئيتين
 وهو الذي يتعرض فيه للطرفين جميعا كما لمكنه الخاصة
 التي تعرض فيها الارتفاع والضرورة عن الجانبين جميعا

او لحرف السلب كالحاصيتين والوقتيتين والوجوديتين
فمقيض قيم الاول ذو جزء وهو المخالف له في الكم والكيف
وللمجردة جميعا ومقيض القسم الثاني ذو جزئين وهو الموافق له
في الكيف المخالف في الكم والجهة او المخالف له في الكم والكيف
والجهة جميعا فمقيض المحلنة العامة القسري المخالف لها
في الكم والكيف والمجردة كقولنا بعض التار ليس بجارة بالقر
ومقيض المحلنة الخاصة انها ليست كذلك بل الصادق اما
القسري الموافق والمخالف كقولنا بالضرورة بعض الذهب
ليس بذهب او بالضرورة بعضه ذائب ومقيض المطلقة
العامة الدائمة المخالفة لها كقولنا بعض الفرس ليس بال
دائما ومقيض الدائمة المطلقة العامة المخالف لها كقولنا
الجميع ليس بمولف بالاطلاق العام ومقيض العرف العام المخالف

لها في بعض اوقات الوصف كقولنا بعض الحيوان ليس بحساس
حين هو حيوان بالاطلاق العام ومقيض العرف الخاص بها
ليست كذلك بل الصادق اما المخالف لها في بعض اوقات
الوصف والموافق الدائم كقولنا بعض المسكر غيب حين هو
مسكر وبعضه ليس غيب دائما ومقيض الوجودية الا اذا
انها ليست كذلك بل الصادق اما الدائم للموافق والمخالف
كقولنا الاشياء الانسان بضاحك بالفعل دائما او كل
انسان ضاحك بالفعل دائما ومقيض الضرورية المطلقة
المحلنة العامة المخالفة لها كقولنا بعض الجسم ليس يمكن
بالامكان العام ومقيض المشروطة العامة المخالف لها في
بعض اوقات الوصف كقولنا بعض الكاتب ليس بمحرك
هو كاتب بالامكان العام ومقيض المشروطة الخاصة انها

ليست كذلك بل الصادق اما المخالف لها في بعض اوقات
الوصف والموافق الدائم كقولنا بعض اليقضان نائم حين
هو يقضان بالامكان العام وبعضه ليس نائما دائما وفي
الوقتية انها ليس كذلك بل الصادق اما المخالف الدافع
للضرورة عن ذلك الوقت العين والموافق الدائم كقولنا
بعض القمر ليس يخسف بالامكان العام وقت حيلولة الار
بينه وبين الشمس وبعضه يخسف دائما ويقضي المنتشرة
انها ليست كذلك بل الصادق اما المخالف الدافع
عن جميع الاوقات والموافق الدائم كقولنا لا ضرورة في
تنفس الانسان في شئ من الاوقات وبعض الانسان
يستفس دائما ويقضي الوجودية الاضرفية انها ليست
كذلك بل الصادق اما المخالف الدائم والموافق للضرورة

كقولنا

كقولنا بعض الكاتب ليس يتحرك دائما وبعضه متحرك دائما
في العكس وهو يقضي المحكوم عليه بالسلب والاحتياج
محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء السلب والاحتياج
بجاءه والصدق والكذب بحاله مشترعا علم بان التقضا
نقسم الى موجب وسالب اما الموجب فالفعلي منها وهو ما
عد المكتسبات كلياً وجزئياً فيعكس جزئياً لا كلياً لاحتمال
كون المحل اعم من الموضوع وامتناع كون الاختصاص محمولا
على كل الاعمال ولا يبطل العموم من خلافه وطلاقا عما في
والاصدق بضمه وهي السالبة الكلية الدائمة فتعكس
كقضاها وعكس يقضي عكس القضيته مناقض لتلك القضيته
ويلزم اجتماع التقنين على الصدق وهو محال كقولنا
كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان بالاطلاق العام

كان

والأصري بقبضه وهو قولنا لا شيء من الحيوان بائنا دائما
فتعكس كقبضها لا شيء من الإنسان بائنا دائما وقد كان كل
إنسان حيوانا بالاطلاق العام هذا خلف وينتظم أيضا من
القضية الموجبة وبقبضها فبأي شيء سالب لا شيء من نفسه
دائما محال كقولنا كل إنسان حيوان فبعض الحيوان ذلك
بالاطلاق العام والأصري بقبضه وهو قولنا لا شيء
من الحيوان بائنا دائما وقد كان كل إنسان حيوانا
فنتج لا شيء من الإنسان بائنا دائما هذا خلف وأما
الممكنات فتعكس على كل حال جزئيا لكم
كما ذكرناه وممكنا عاما في الجزئية والأصري بقبضها وهو
السالبة الكلية الضرورية ويلزمه المحال لما ذكرناه
وأما السالب الجزئي منه لا يعكس لاحتمال كون

ولا

المحال اختص من الموضوع وامتناع كون الأعم مسلوبا غير الاختص
والأبطل المخصوص والعوم مطلقا وأما السالبة الكلية
فمسيح منها وهي الوقيتان والوجوديتان والممكنات المطلقة
العامه لا تعكس لامتناع العكس في اختصها وهو الوقت
لأنه لا يصرق ان يقال لا شيء من الإنسان بمقبضها لا شيء
ولا يصرق ان يقال في عكسه لا شيء من النفس بائنا اذا
بعض ما يقال أنه متغير هو واجب الاتصال بالإنسان
ويصرق أيضا ان يقال لا شيء من القمر يخف وقت الترفع
مع أنه لا يصرق ان يقال لا شيء من الخنف بقرات
القمر تخف بالاطلاق العام وذلك يلحق في كونه موقفا
بهذا الوصف فيكون بعض الخنف قمر بالضرورة وذلك
مما ينافي السلب الكلي بأي وجه كان مثبت بهذا الوجه

ان الوقتي لا يعكسان وقتي افع العكس في الاخص امتنع في الاعم
 لوجوب صدق الاعم في مواد الاخص وامتناع العكس في تلك
 المواد واقا المستند الباقية فاربع منها وهي الدائمة والضرورية
 والعامتان تنعكس كاعتقدها والا لصدق بقيةها وهي الوجبة
 الجزئية لا يقدح بكل واحد من هذه القضايا الأربع ويلزم
 منها الحال الوجهين احدهما بطريق تركيب نقيض العكس
 مع الاصل حتى ينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال كقولنا
 بعض الساكن متحرك حين هو ساكن ولا شيء من المتحرك
 يساكن مادام متحركا فبعض الساكن ليس يساكن حين
 هو ساكن هذا خلف على ما سيأتي في اختلاط الصغرى
 الوقتي مع الكبرى العرفيين في موضعه انشا الله تعالى
 والثاني بطريق عكس النقيض حتى ينعكس الى نقيض

لاصل

المر

الاصل لان عكس نقيض عكس القضية مناقض لتلك القضية
 فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال وذلك قولنا
 بعض الساكن متحرك حين هو ساكن فبعض المتحرك ساكن
 حين هو متحرك وقد كان لاشي من المتحرك يساكن مادام
 متحركا هذا خلف واجتماع صفتي التكون والحركة في هذا
 الذات حين صدق قولنا بعض الساكن متحرك حين هو
 ساكن والوجه الثالث وهو ان المحول مع
 الموضوع مما يضافان والمضاده ابدا انما تكون من الجا
 وهكذا نقول في انعكاس الخاصيتين في المقدس المشترك
 فيه بينهما وبين العامتين الا انهما لا ينعكسان الى عا
 لان كل واحد منهما محتمل للضرورة والضرورة ينعكس
 كقفسها وعكس العكس اصل فيلزم ان يصير غير الضروري

بين

ضرورياً وهو محال ولا يعكسان كفسهما أيضاً لأنه
يصدق ان يقال لا شيء من الكاتب ساكن لا دائماً بل ما لم
كاتباً ولا يصدق في عكسه لا شيء من الساكن يكتب لا
دائماً بل ما دام ساكناً لا في بعض الساكن ساكن دائماً
وهو الأرض فإلزام ان يكون سلب الكتابة عن الأرض
دائماً وهو محال وإذا بطل العموم والخصوص في عكسهما
يعين ان يكون عكسهما عاماً في البعض خاصاً في البعض
الأخر، فحصل في عكس القیض وهو ان يجعل متقابل
الحكوم عليه بالسلب والایجاب محكوماً به ومتقابل
الحكوم به محكوماً عليه مع بقاء السلب والایجاب بحاله
والصدق والكذب بحاله ثم اعلم بان القضايا
تنقسم الى موجب وسالب كما ذكرنا اما الموجب تنبع

من

منها وهي الوقفان والوجوديتان والمكثتان والطلقة
العامة لا تنقسم وجباتها كما لا تنقسم سوالبها في العكس
المستوفى لامتناع العكس في احدهما وهي الوقف وامتناع
العكس في الاخر عند امتناعه في الاخر لأن يصدق ان
يقال كل انسان متفلس بالاشارة لا يصدق عكس يقضيه
وهو كل ما ليس بنفسه بالاشارة ليس بانسان اذ بعض
ما يقال له انه ليس بنفسه هو واجب الانصاف بالاشارة
ويصدق ايضا ان يقال كل من يخف وقت حيلولة الارض
بينه وبين الشمس ولا يصدق عكس يقضيه كل ما ليس
ليس بقمر اذ بعض ما يقال له انه ليس بخفيف هو وجب
الانصاف بالقمرية الا اذا اخذت يقضيه محمول الوقت
موضوعاً موقفاً فحينئذ يعكس كما في عكس المستوي

لكن ذلك لا يكون عكس التقيض لان ذلك ليس بيقين
فقط فيصدق ايضا ان يقال كل انسان كاتب بالامكان
الخاص ولا يصدق عكس تقيضه كل ما ليس بكاتب ليس
بإنسان اذ بعضه ما يقال انه ليس بكاتب هو واجب
الاضاف بالانسانية ثبت بهذه الدلة القاطعة
ان هذه الوجبات لا تنعكس عكس التقيض الا اذا اخذت
عكس التقيض ايم الموضوع او ضروريه فينعكس ايم
الحمل او ضروريه الوجوب انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم
والا الكذب اللزوم وصدق تقيضه كقولنا كل انسان
نايم بالاطلاق العام فكل ما ليس بنايم دائما ليس بشيء
دائما لا انتفاء الملزوم وهو الانسان عند انتفاء اللازم
وهو اصل ثبوت النوم له والا الكذب اللزوم وصدق

وقد مر في
الموضوع في
التي هي
التي هي
التي هي

تقيضه

نفسه

تقيضه وهو قولنا بعض الانسان ليس بمتقين دائما وقد
كان كل انسان متقين بالاطلاق العام هذا خلاف
الباقى عليه واما البيضة الباقية فتعكس بها
كفسيها كما تنعكس سواها في العكس المستوي لوجوب
انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم والا الكذب وصدق
تقيضه اما الدائمة فكقولنا دائما كل جسم مؤلف قدرا
كل ما ليس بمؤلف ليس بجسم لان انتفاء الملزوم عند انتفاء
اللازم والا الكذب اللزوم وصدق تقيضه وهو قولنا
بعض الجسم ليس بمؤلف بالاطلاق العام وقد كان كل
جسم مؤلفا دائما هذا خلاف واما العرفية العامة
نكقولنا كل حيوان حساس مادام حيوانا فكل ما ليس
بحساس ليس بحيوان مادام ليس بحساس لان انتفاء الملزوم

اللزوم

عند انتفاء اللازم والالكذب اللزوم وصدق تقيضه
وهو قولنا بعض الحيوان ليس يحتاج حين هو حيوان
وقد كان كل حيوان حساس مادام حيواناً هذا خلف
وأما العرفية الخاصة فلكقولنا كل خمر مسكر لا دائماً بل
مادام خمر فكل ما ليس مسكراً ليس خمر لا دائماً في البعض
ويحتمل الدوام والادوام في البعض الآخر كما في العكس
المستوي بل مادام ليس مسكراً لو جوب انتفاء اللزوم
انتفاء اللازم والالكذب اللزوم وصدق تقيضه
وهو قولنا بعض الخمر ليس مسكراً حين هو خمر وقد كان
كل خمر مسكراً لا دائماً بل مادام خمر هذا خلف
وأما الضرورية المطلقة فلكقولنا بالضرورة كل جسم
ممكن في بالضرورة كل ما ليس يمكن ليس جسم لا انتفاء اللزوم

عند

عند انتفاء اللازم والالكذب اللزوم وصدق تقيضه
وهو قولنا بعض الجسم ليس يمكن بالامكان العام وقد كان
بالضرورة كل جسم يمكن هذا خلف
وأما المشروطة الخاصة
فلكقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك مادام كاتباً في بالضرورة
كل ما ليس متحرك ليس كاتب مادام ليس متحرك لا انتفاء
لللزوم عند انتفاء اللازم والالكذب اللزوم والضرورية
وصدق تقيضه وهو قولنا بعض الكاتب ليس متحرك
مادام كاتباً هذا خلف
وأما المشروطة الخاصة
فلكقولنا بالضرورة كل مسبوت نائم لا دائماً بل مادام
مسبوتاً في بالضرورة كل ما ليس بنائم ليس مسبوت
لا دائماً في البعض ويحتمل الدوام والادوام في البعض
الآخر كما سبق بل مادام ليس بنائم لا انتفاء اللزوم

عند شفاء الأثرزم ولا كذب الزوم وصدق نقيضه هو
قولنا بعض المسبوت ليس بيازم حين هو مسبوت بالعام
العام وقد كان بالضرورة كل مسبوت يابلا دائما بل
مادام مسبوته من خلفه وأما الموجبة الجزئية
فلا يلزمها عكس النقيض لاحتمال كون الموضوع اعم من
نقيض المحمول وامتناع كون نقيض الاعم محمولا على كل
الاخص لتباينهما والابطال المحض مطلقا لقولنا بعض
الانسان حيوان لا يلزمه عكس النقيض وهو قولنا
بعض اللاحيوان انسان لان الموضوع وهو لان اعم
من نقيض المحمول وهو اللاحيوان لكون الاول سلبا
للاخص وكون الثاني سلبا للاعم وكون سلب
الاخص من غير عكس وكون المستلزم للشيء من غير عكس

اختر

اختر من ذلك الشيء واذا كان اللاحيوان اخص من
الا انسان كان الا انسان اعم من اللاحيوان ضرورة
فثبت ان اللا انسان اعم من اللاحيوان فيمتنع ان
يكون الانسان الذي هو نقيض الا انسان محمولا على
اللاحيوان والام يكن اللاحيوان مستلزما للا انسان
ولا اخص منه مع ان ادلنا دلالة قاطعية على ان
اللاحيوان اخص من الا انسان ومستلزم له وأما
السؤال فالفعلية منها وهو ما عدا المحكنتين كليا لان
او جزئيا يلزم منه عكس النقيض لوجوب صدق في غيرها
وهي المطلقة العامة فيصدق في الاخص لاستلزام الا
الاعم المستلزم لعكس النقيض وكون المستلزم للشيء
مستلزما لذلك الشيء لكن ينعكس جزئيا لا كليا لاحتمال

خص

كون التقيض المحمول اعم من الموضوع واستلزام سلبه
 الموضوع عن كل واحد واحد من تقيض المحمول حمل
 الموضوع على كل واحد واحد من تقيض المحمول وامتناع
 كون الاخص محمولاً على كل الاعم والابطال المحض
 ومطلقاً عما في الكيف الا لصدق بقيقه وهي الموجبة
 الكمية المعروفة الدائمة المستلزمة لعكس التقيض و
 هي الموجبة الكمية الدائمة المحصلة المناقضة لذلك
 السالب الصادق فيلزم اجتماع التقيضين على الصدق
 وهو محال لقولنا الاشياء من الانسان بكتاب بالاطلاق
 العام لا يلزم ولا شيء من الاكاتب بلا انسان بالاطلاق
 العام لان هذا السلب الكلي انما يصدق ان لو
 كل الاكاتب انساناً بالاطلاق العام والالكان بعض

الاكاتب ليس بلا انسان دائماً وقد كان لا شيء من الاكاتب
 كاتب بلا انسان بالاطلاق العام هذا خلف ولا
 شك في ان الاكاتب اعم من الا انسان فيلزم كون
 الاخص محمولاً على كل الاعم وهو محال والابطال المحض
 لكن يلزم ليس كل الاكاتب لا انسان بالاطلاق العام
 والالصدق بقيقه وهو قولنا كل الاكاتب لا انسان
 دائماً فيلزم منه تمكن التقيض وهو قولنا كل انسان
 كاتب دائماً وقد كان لا شيء من الانسان بكتاب بالاطلاق
 العام هذا خلف **وامّا الممكنان**
 كلياً كان او جزئياً فيلزمها عكس التقيض كلياً بعين
 ما ذكرنا بل جزئياً في الامم وممكناً عما في الكيف ولا
 لصدق بقيقه المستلزم لعكس التقيض المناقض للمكشئين

فيلزم اجتماع التقيين على الصدق وهو محال كقولنا
 لا شيء من الانسان بنائم بالامكان العام يلزمه عكس
 التقيين ليس كل لانائم لا انسان بالامكان العام ولا
 لصدق نقيضه وهو قولنا بالضرورة كل لانائم لا انسان
 يلزمه عكس التقيين وهو قولنا بالضرورة كل انسان
 نائم وقد كان لا شيء من الانسان بنائم بالامكان العام
 من اختلف واقفا الشرطية المتصلة هي
 التي توجب او تسلب حصول قضية عند اخرى اي
 التي حكم فيها بلزوم قضية او لانزومها القضية اخرى
 سواء كانا موجبتين او سالبتين او مختلطين كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة
 اذا كانت الشمس طالعة بالليل موجود انتح ليس البتة

النهار موجودا
 فالليل موجودا

اذا كانت الشمس طالعة بالليل موجود وكقولنا كلما
 لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وليس البتة
 اذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجود انتح ليس
 البتة اذا لم يكن النهار موجودا لم يكن الليل موجودا
 وكقولنا كلما لم يكن النهار موجودا كان الليل موجودا
 وكلما كان الليل موجودا لم تكن الشمس طالعة فينتج كلما
 لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة والمتبوع
 يسما مقدما وملزوما والمتابع تاليا ولازما وكل
 واحد من المقدم والتالي قد يكون مبانيا للآخر
 بجزئية معا كما ذكرنا ويكون مشاركا له في جزئية
 مثل قولنا ان كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان
 انسان وبعض الانسان حيوان وفي احدهما فقط

اذا

اذا

كقولنا ان كان كل انسان حيوان فبعض الحيوان ليس نبت
 وكل انسان جسم وكل ناطق حيوان وحرف الاتصال اعني
 كلمة ان كان بعد موضوع المقدم كانت المتصلة شديدا
 بالجملية لكون الخبر اعنه كقولنا الشمس كما كانت
 طالعة فالنهار موجود اي من شأنها ذلك اذا قلت الشمس
 كلما كانت طالعة فالنهار موجود كانك حملت هذه
 الخاصية على الشمس تشبيه الجملة وان كان حرف
 الاتصال قبله كانت متصلة خالصة ثم للمقدم ان
 استلزم التالي ما لكونه له كقولنا كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود او معلوما مساويا له كقولنا
 كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او معلوما
 علته كقولنا كلما كان النهار موجودا فالعالم مطاوع

علة م

مضائق

مضائقا له كقولنا كلما كان زيد باعمر فعمرا بيد زيد
 كان الاستلزام او استدلاليا فهو اللزومي والافق
 الاتفاقي كقولنا كلما كان الانسان ناطقا في ماهيته
 فالعمار ناطقا في ماهيته اي لا حال يفرض فيه
 الانسان ناطقا في ماهيته الا والحار فيه ناطق
 بحسب ماهيته اما بحسب الوجود الخارجي فقد يكذب
 لجواز ان يوجد الانسان في شيء من الازمنة او على
 تقدير من المقادير الممكنة ناطقا في ماهيته ولا
 يوجد الحار اصلا فضلا عن ان يكون ناطقا
 فشر المتصلة تنقسم المصادك من الاقسام في
 الجملة من الخصوصية كقولنا ان حيتي اليوم كرم
 والمهله ان حيتي كرمك ومن الكلية موجبه وسالبة

كما ذكرنا الآات المتصلة المطلقة لما كانتا عزم من التصلة ^{تتبع} اللزوم
كان سلبها اخضع من سلب اللزوم فانه يصدرق قولنا ليس
البته اذا كان الانسان ناطقا يلزم ان يكون الحمار ناطقا
مع صدق قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالخمار ناطقا
بمطلق الاتصال ومن الجزئية موجبه وسالبا كقولنا
قد يكون اذا اجتنبى الكرمك وقد لا يكون اذا اجتنبى
الكرمك وليس كلما اجتنبى الكرمك وقد يكون الشئ اذا
كان حيوانا كان ناطقا وليس اللزوم هاهنا لأجل
جنس المقدم ولا لزوم كليا بل لأجل الفصل
فالحاصل ان كليه للتصلة وجزئها انما يكون لعموم
الاحوال وعدم عمومها لابل كليه الموضوع في المقدما
فانك تقول كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده

فالفقيه كليه مع شخصيه موضوع طرفها التعميم الاحوال
اي لاحال يفرض فيه المقدم الا وقد حصل فيه التام
وهذه الكليه انما يمكن الجزم بصدقها في الاتفاقية
عجب الماهية لا يجب الوجود الخارج كما ذكرنا
وفي اللزوميه اذا اخذ المقدم بحسب الاحوال التي
يمكن وقوع المقدم عليها لانه لو فرض المقدم على تقدير
ان لا يلزمه التالي لا يكون التالي لازما له على هذا
التقدير فلا يكون لازما على التقديرات كلها ممكنة
كانت او لم تكن بل على التقديرات التي يمكن وقوع المقدم
عليها فقط وصدق المتصلة وكذاها ليس لصدق جزئها
وكذاها لان المتصلة الصادقة قد تتركب من صادقتين
وعن كاذبتين لانه متى لزم صادقة صادقة كان

نقيض المذموم لأن النقيض اللازم لوجوب اشفاء
 المذموم عند اشفاء اللازم كقولنا في النهار كلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود يلزمه كلما لم يكن النهار
 موجودا لم تكن الشمس طالعة مع كونها كاذبتين لطاوع
 الشمس وجود النهار وقد يتركب عن مقدم كاذب
 وتالي صادق لاحتمال كون التالي اعم من المقدم كقولنا
 ان كان الفرس انسانا فهو حيوان فالانسان الذي
 هو المقدم كاذب والتالي الذي هو الحيوان صادق
 لكونه اعم من المقدم وعكسه وهو ان يكون المقدم
 صادقا والتالي كاذبا محال لامتناع كون الكاذب
 لازما للصادق وقد يكون بحث لا يتعين الصدق
 والكذب فيهما كقولنا ان كان عبد الله يكتب فانه

يترك يد اذا كان مجهول الحال في الكتابه وعدم الكتابه
 وفي الحركة وعدم الحركة اما الكاذبة فعلى الوجه الخمسة
 التي ذكرناها في الصادقة وهي عن صادق وعن كاذب
 ذمتين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب
 وتالي صادق وعن مقدم صادق وتالي كاذب الذي
 هو محال في الصادقة لكن الكاذبة عن جزئين صا
 دقين
 محال في الاتفاقيه جاز في اللزوميه لجواز اجتماع
 غير متلازمين في الوجود وتعدد المتصلات ليس بتعدد
 مقدمها كقولنا كلما كانت الشمس طالعة والسماء حميه
 فالارض مشرقه بل لتعدد تواليها كقولنا ان كان
 هذا انسانا فهو حيوان وناطق وضاحك الى غير
 ذلك والمتصله الوجبه يلزمها سالبه مركبه من مقدمها

ونقيض تاليها لا متى صدق قولنا كلما كانت الشمس طالقة
فالتها رليين بوجود والا لكذايت الموجبه وبالعكس
والا لكذايت السالبه ويلزمها منفصله مانعه من الجمع بين
المقدم ونقيض تاليها ومنفصله مانعه من الخلو عن نقيض
مقدمها وعين تاليها ويلزمها منفصله سالبه للعناد
بين مقدمها وبين تاليها اما لا يلزمها المنفصله الموجبه
لا متناع التعاند والتنافي بين اللازم والملزوم بثبوتها
ولا لكذايت اللزوم ه اما المنفصله المانعه الجمع من م
بين مقدمها ونقيض تاليها فلكولنا اما ان تكون
الشمس طالعه واما ان لا يكون النهار وجود الامسا
الجمع بين صدق المقدم ونقيض التالي والا لكذايت
اللزوم واما المنفصله المانعه من الخلو بين

نقيض

نقطة

نقيض المقدم وعين التالي فلكولنا اما ان تكون الشمس
طالعه واما ان تكون النهار وجود الا لكذايت نقيض المقدم
مع كذايت التالي والا لكذايت اللزوم ه واما المنفصله
السالبه للعناد بين المقدم والتالي فلكولنا ليس السلبه
اما ان تكون الشمس طالعه واما ان يكون النهار وجودا
لا متناع التعاند والتنافي بين اللازم والملزوم بثبوتها
والا لكذايت ذلك اللزوم وهذه القضايا با متلازمه متعا
على معنى متى صدق واحد منها صدق البواقي والا لكذايت
ذلك الواحد الا المنفصله السالبه لان ليس يلزم من
عدم التنافي بين الشئين فلازمهما الاحتمال ان يتصح
وجود كل واحد من الشئين مع وجود الآخر وعنده
فصل في الشرطية المنفصله ه وهي التي

كس

حكم فيها امتناع اجتماع امرين أو نكراهيتين أو ثبوتها ونفيها وهي
للافتقار من الجمع والخلو وهي المنفصلة الحقيقية أو ثبوتها فقط
وهي المنفعة من الخلود دون الجمع وهي أقسام المنفعة للثبوت
أولها امتناع اجتماعهما وهي المنفعة السالبة أما الثانية
من الجمع والخلو قد تكون ذات جزئين وهو ما إذا كان
الموضوع في مقابلة القضية تقيضا كقولنا كل عدد
زوج أو لا زوج أو ما يساويه كقولنا ما كل عدد أما
زوج أو فرد لكون الفرد مساويا لـ لا زوج الذي هو
تقيض الزوج وامتناع اجتماع التقيضين على الصدق
والكذب معا وقد يكون ذات ثلثة أجزاء كقولنا
هذا العدد إما أن يكون ذات زائدا أو ناقصا أو
مساويا للعدد الآخر وقد يكون ذات أربعة أجزاء

كقولنا هذا العدد إما أن يكون فردا أو زوج فردا أو زوجا
أو زوج زوج وفرد وقد يكون ذات أجزاء غير متناهية
كقولنا هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلثة وهكذا
الخ غير النهاية لمساوات كل واحد منها بقية البواقي
وامتناع اجتماع التقيضين على الصدق والكذب وامتناع
المنفصلة للافتقار من الجمع وهي التي حكم فيها امتناع
اجتماع امرين أو أمور أو ثبوتها فقط وهو ما إذا كان الموضوع
في مقابلة القضية شيئا آخر من تقيض القضية لا تنافي
الأخص الأعم الذي هو لتقيض القضية غير عكس امتناع
اجتماع التقيضين على الصدق كقولنا هذا الشيء إما أن
يكون حجرا أو شجرة لأن الحجر الذي تقيض الحجر لا أعم
من الشجر لكونه منقسما إلى الشجر والمدر وغيره وكون

وكون المنقسم الى الشئين اعم من كل واحد منهما وقد يكون
ذات اجزاء ما شئت لا متناع اجتماع صدق حقيقتين
مختلفتين او اكثر على شئ واحد لما ذكرنا من استلزام كل
واحد منهما بيقض البواقي وامتناع اجتماع القاضين
على الصدق ولكن يحتمل كذبها باسرها عليه لما ذكرنا
من كون نقيض كل واحد منها اعم من البواقي وعدم
استلزام الاعم الاخض من غير عكس واما المفضلة
المانعة من الخلو وهي التي حكم فيها بامتناع اجتماع
امر من اشياء فقط وهو ما اذا كان الموضوع في مقابلة
القضية شيئا اعم من نقيضها لاستلزام كذب الاعم
كذب الاخض من غير عكس وامتناع اجتماع القاضين
على الكذب وهذا القسم قد يكون احد جزئيه موحيا

والاخر سالبها كما اذا وضع مكان طرف الموجب موجبا الاخر
اعم منه او وضع مكان الطرف السالب سالبا لاخرها اعم
منه كقولنا اما ان لا يكون الشئ انسانا او يكون حيوانا
لان الحيوان اعم من الانسان الذي هو نقيض الانسان
لاقسامه الى الانسان وغيره وكون المنقسم الى الشئين اعم
من كل واحد منهما وكقولنا اما ان يكون زيد في البحر
واما ان لا يعرف لان لا يعرف اعم من عدم كونه في البحر
فلا يكذبان جميعا والاكذب البقيضان لما ذكرنا من
استلزام كذب الاعم كذب الاخض من غير عكس لكنها قد
تصدقان لان الوصف لا يكون اعم من نقيض الشئ الا
بحصوله مع ذلك الشئ وقد يكون ذات جزئين متباينين
كما اذا وضع مكان الطرف الموجب من القاضين سالبا

لأنها أعم منه كقولنا هذا الشيء إما أن لا يكون فهذه
الآفة من الموضوع في مقابلة الآلة الإنسان أعم من نقيضه
للوجب وهو الإنسان لا تقسم إلى الإنسان وغيره
وكون النقيض إلى اثنين أعم من كل واحد منهما فلا يكذب
معاً ولا الكذب النقيضان لما ذكرنا من استلزام كذب
الأعم كذب الأخص من غير عكس لكنهما لا يكذبان حين
لا صدقهما يتوقف على وجود الموضوع فيجتمعان
على الكذب لا محالة عند عدمه كقولنا إما أن يكون
زيد في البحر وإما أن يكون في البر لا تزعمهما يكذبان عند
عدم زيد أصلاً وإلزاماً **المنفصلة**
تقسم أيضاً إلى موجبة مخصوصة كقولنا في هذه الدار
اليوم إما عمر أو بكر حيث علم امتناع اجتماعهما ثبوتاً

والمنفصلة

واشفاقاً وإلى مهلكه كل قولنا كل حيوان إما إنسان أو
لا إنسان وكل لا إنسان إما فارس أو لا فارس فيخرج كل حيوان
إما إنسان أو فارس أو لا فارس وإلى موجبة كلية كقولنا
دائماً كل عدد إما زوج أو فرد ودائماً كل زوج إما
تقسم إلى فردين أو إلى زوجين فيخرج دائماً كل عدد إما
فرد أو منقسم إلى فردين أو إلى زوجين وإلى سالبة
كلية كقولنا ليس البتة إما أن يكون العدد زوجاً و
إما أن لا يكون فرداً وكقولنا ليس البتة الحيوان إما
إنساناً وإما ناطقاً وإلى موجبة جزئية حقيقية كقولنا
قد يكون العدد إما زائداً وإما ناقصاً حيث علم التماساً
فعلماً وقد يكون الخط إما أن يكون ناقصاً أو مساوياً
لخط آخر حيث علم التماساً زيادة قطعاً كما في محور العالم

قد يكون الإنسان أتما زيدا وأما عمر حيث علم اشفاقا
غيرهما قطعاً ولا سالباً جزئياً كقولنا قد لا يكون إلا
أما عمر أوما زيدا حيث علم اشفاقاً قطعاً لعدم العلم
في ارتفاعها وكقولنا ليس أتما كل حيوان أتما نفساً
أو مستشفاً وكل واحد من جرى المنفصلة قد يكون
مشاركاً الآخر في جزئية معلومة وفي أحدهما فقط
أو مبايناً للآخر جزئياً معاً كقولنا هذا الشيء أتما
أن يكون موجوداً وأتما أن لا يكون هذا الشيء موجوداً
وكقولنا أتما أن يكون الصانع موجوداً وأتما أن
يكون العالم قد تما وحرف الانفصال أتما أن كان
بعد موضوع المقدم كانت المنفصلة تشريفاً تشبه
بالجمالية لكون الخبر غيراً عنه كقولنا كل عدد

أتما أن يكون زوجاً وفرداً أي كل واحد واحد من
الأعداد لا يخلو أعني هذين الوصفين وهي في قوة الجمالية
إلا أن المنفصلة المركبة من الكلمتين إذا كان حرف
الانفصال فيها متقدماً على الموضوع كانت مانعة للجمع
فقط كقولنا أتما أن يكون كل عدد زوجاً وأتما أن يكون
كل عدد فرداً الاحتمال يكون بعض العدد زوجاً ويكون بعضه
فرداً وأتما المنفصلة الحقيقية ومانعة للخلو
لا يجوز أن تكون كاذبة الأجزاء والألزام كذب التفسير
ومانعة للجمع يجوز كذب الكل ولا يجوز صدقها ومانعة
للخلو بالعكس يعني يجوز صدق الكل ولا يجوز كذبها
والسالبة المنفصلة أتما تصدق لصحة اجتماع جزئها
على الصدق أو على الكذب ولعدم التعارض أصلاً

والموجبة الجزئية إنما تصدق حيث كانت اجزاء المنفصلة الحقيقية
 الكلية تشترط ارتفاع احد مائتي الانفصال الحقيقي من البناء
 كقولنا قد يكون الخط اما زائدا او مساويا لخط اخر كما قلنا
 في مجرى العالم فصل في تلازم المنفصلات
 المنفصلة الموجبة حقيقة كانت او غير حقيقة يلزمها من
 جنسها سالبية مركبة من احد جزئياتها ونقيض الآخر ويلزمها
 منفصلة مركبة من جزئ المنفصلة الحقيقية وما نفع الجمع
 ولا ان تصدق الحقيقة او كذبها معا هذا خلف شتر
 اعلم بان المنفصلة الحقيقية يلزمها منفصلة مركبة من احد
 جزئياتها ونقيض الجزء الآخر تلازمه المقدم والتالي والا
 لكذب المنفصلة الحقيقية كقولنا دائما كل عدد اما زوج
 او فرد فان كان زوجا فليس بفرد وان لم يكن فردا فهو

موجبة مركبة
 منها جميعا ايضا ويلزمها
 سالبية متصلة

زوج

زوج وان كان فردا فهو ليس بزوج وان لم يكن زوجا فهو فرد
 والمنفصلة المانعة من الجمع يلزمها تصدق مقدمها
 جزئ المنفصلة وتاليها نقيض الجزء الآخر والا لكذب المنفصلة
 كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا فان كان حجرا
 فهو ليس بشجر وان كان شجرا فهو ليس بحجر لكن علمها وهو قولنا
 ان لم يكن شجرا فهو حجر محال لكون المقدم اعم من التالي
 وعدم استلزام الاعم الاخص واما المنفصلة المانعة من
 الخلق فقط يلزمها متصل مقدمها ونقيض آخر جزئ المنفصلة
 وتاليها الجزء الآخر والا لكذب المنفصلة كقولنا هذا الشيء
 اما ان لا يكون انسانا واما ان يكون حيوانا فان كان
 انسانا فهو حيوان وان لم يكن حيوانا فهو لا انسان
 وكقولنا اما ان يكون زيدا في البحر واما ان لا يفرق

فان لم يكن في البحر فهو لا يفرق وان كان يفرق فهو
في البحر وكقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون انسانا ولما
ان لا يكون فرسا وان كان انسانا فهو ليس بفرس وان
كان فرسا فهو ليس بانسان لكن عكسها محال لكون
المقدم اعم من التالي وعدم استلزام الاعم الاخص من
غير عكس فصل في تركيب الشرطيات
كل واحد من النقل والمفضل اما يتألف من حليتين او
متصلتين او منفصلتين او حلي ومتصل او حلي ومنفصل
ولما عرفت ان المتصلة تتميز بالمقدم فيها عن التالي بالطبع لا
حتمال لكون الثاني اعم من المقدم من غير عكس لا جرم
مكن وقوع كل واحد من الثلاثة الاخرى على وجهين
لو وقع بعض اجزاء المتصلة في حيز الثلاثة مقدما

تارة وبالسبب الاخرى ولا كذلك في المنفصلة لعدم تمييز المقدم
والتالي فيها بالطبع لانه لا تفاوت فيهما البتة بين محلي
المقدم تاليا والتالي مقدما ولا كذلك في المتصلة لما مر
فالمفصلات تسع والمفصلات ست اما امثلة المتصلة
فالأول من حليتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالزهارة
موجوده والثاني من متصلتين كقولنا ان كان كذا كانت
الشمس طالعة فالزهارة موجودة فكلا لم يكن الزهارة موجدا
لم تكن الشمس طالعة والثالث من منفصلتين كقولنا
ان كان كل حيوان اما انسانا ولا انسان فكل جرم اما
انسان او لا انسان والرابع من حلي مقدم ومتصل
تال كقولنا ان كان هذا عدداً لذلك فقي وجد هذا
ذاك والخامس عليها كقولنا ان كان متي وجد هذا

وجرد ذلك فذاك لازم لهذا ٥ والسادس من حمل مقدم
ومفصل قال كقولنا ان كان هذا الشيء عرجا فهو اما زوج
او فرد ٥ والتابع عليها كقولنا ان كان هذا الشيء اما بيانا
او سودا فهو لون والثامن من مفصل مقدم ومفصل قال
كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فاما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
والتاسع عليها كقولنا ان كان كل عرجا اما زوج واما
فرد فان كان زوجا فهو ليس بفرد ٥ واما امثله للتفصيل
فالاول من جملتين كقولنا كل عرجا اما زوج او فرد والثاني
من مفصلتين كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس
فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار ليس بموجود ٥ والثالث من مفصلتين

لهم

كقولنا هذا الحي اما صفر او يده او دمويده واما بلفظه
او سود او يدي بيان المحصر ان الخلط الموجب للحي اما حار او
بارد لا يختار اخلاط البرد في هذين القسمين تسليما من
اهل صناعة الطب ثم انقسام الحار الى الدم والصفر او
البارد الى البلق والسوداء والرابع من حمل ومفصل كقولنا
اما ان لا يكون طلوع الشمس على وجود النهار واما ان
يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني
من حمل ومفصل كقولنا هذا الشيء اما ان يكون
زوجا او فردا ولا يكون عرجا ٥ والسادس مفصل
ومفصل كقولنا اما ان يكون قد يكون اذا كانت
الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا الموجب
التعاند الكلي بين طلوع الشمس ووجود النهار وعند

كذب هذه القصة الجزئية الموجبه وهي قولنا قد يكون
 اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **فصل**
 في القياس اذا استدلت بشئ على شئ فاما ان يكون
 احدهما دخلا في الثاني ولم يكن فان كان الاول
 كان احدهما اعم من الثاني واما ان تستدل بالعام
 على الخاص وهو القياس كما استدلتنا بنبوت الجسم
 للحيوان الذي هو اعم من الانسان على ثبوته له
 او بالخاص على العام وهو الاستقراء كما استدلتنا
 بنبوت حركة الفلك الاستقراء عند المصنف للفوسس والثور
 على ثبوته للحيوان واما ان لم يكن احدهما دخلا
 في الثاني وجب دخوله تحت كلي وهو التمثيل وكاته
 مركب من القياس والاستقراء الا ان استدلت بنبوت

الحكم

الحكم

الحكم في عمل الوفاق على ارتباطه بالوصف المشترك فيه وهو
 سببه الاستقراء به على ثبوته في الجزاء الاخر وهو شبه القياس
 والقياس قول مؤلف من اقوال اذا سلمت لزوم عند لذاته
 قول آخر نقولنا من اقوال احتزتها عن المقدمه الواحد
 لانها تتبع العكس وعكس القيقض وكذب القيقض مع انها
 ليست بقياس وقولنا متى سلمت لا نريد بها كونها مسلمه
 في نفسها بل بحيث لو سلمت لزوم عند المطلوب يعني بالزوم
 الزوم الذهني يعني به ان شعور الذهن بالمقدّمين
 على الترتيب الخاص مما يستلزم الحكم بالنتيجة ثم القياس
 يقيم بحسب صورته الى ما يكون النتيجة او يقيها مذكور
 مذكور فيه بالفعل وهو الاستدلال والاما لا يكون
 لذلك وهو لا يتراعى وهو يقيم بحسب ما عنده يتركب

الواحد مركب من الحليات والمقلات او المقلات او
الحلي والمقل او الحلي والمفضل والمفضل والمفضل وعجب
التركيب الى الاشكال الاربعة لان كل قصته لها طرفان
فاذا كانت النسبة بينهما مجزولة طلبنا ثالثا يكون نسبة
اليها بحث متى عرفنا ما عرفنا النسبة المجزولة وذلك
الثالث لا بد وان يكون الى الحلي الطرفين له نسبة معلومة
ونسبة ذلك محصل مقدمتان فهذه الثالث يسمى بالاول
لتوسطه بين طرفي النتيجة فالقياس لا بد فيه من
وحدود ثلثه ولتقريب من الحليات كقولنا كل ا ب
وكل ج ح فكل ا ج فحدا منهما موضوع المطلوب و
مجزولة فالموضوع يسمى بالصغير والمجول يسمى بالأكبر والمقد
التي فيها الأصغر بالصغير والتي فيها الأكبر بالأكبر والجماع

الأصغر

الأصغر والأكبر بالنتيجة ثم الاوسط ان كان مجزولا في الصغير
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول لان الترتيب الطبيعي
فيه فقط لات الذهن ينقل من الموضوع الى الاوسط في
الى المجول فان عكست كبراه صار الاوسط مجزولا في المقد
جميعا وهو الشكل الثالث ولذلك يرتد الثالث الى
الاول بعكس الصغير وان عكست كلتي مقدمتيه
صار الاوسط موضوعا في الصغير مجزولا في الكبرى وهو
الشكل الرابع وهو في غاية البعد عن الطبع لتغير كلتي مقدمتيه
عن النظم الطبيعي ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في
الطرفين واشتركت الاشكال الاربعة في انه لا قياس عن
جزئين ولا عن سالتين ولا عن صغير متساوية كبرها
جزئية الا في الوجوديات والممكنات الخاصة بحسب

مستند

مادته الى ما يتركب من القهيات وهو البرهان والى
ما يتركب من السمات من الخاصة والعامة فهو الجذر
والى ما يتركب من المظنون وهو الخطايبه والى ما يتركب
من المظنونات المشبهات بالحق والمسلم والمظنون وهو
المغالبي والى ما يتركب من الخيلات وهو الشعري اما
الشكل الاول فيخرج المصورات الاربع لانها هي
الاصغر وكله تحت الاوسط المندرج تحت الاكبر
انها جاكليا اما بالنسبة او لا يجاب هو كون المندرج
تحت الاكبر المندرج تحت الشيء مندرجا تحت ذلك الشيء
بمعنى ذلك الحكم فيكون شرطه في الانتاج كون
الصغرى موجبه والاعظم يندرج الاصغر تحت الاوسط
فلا يتعدى اليه ما حكم به على الاوسط احبا با كان

او

او

او سلبا لكثرة الوكانات موجبه سالبة يلزمها صدق
موجبتها فكانت منتجة بالعرض لاستلزام الموجبة المنتجة
بالذات وكون الكبرى كليتة والاحراز ان يكون
ما حكم به على الاصغر غير الذي حكم عليه بالاكبر فلا
يتحد الاوسط ولا يتعدى اليه الحكم وظهر ان القرو
المنتجة اربعة لان الصغرى الموجبه ان كانت
كلية فهي مع الكبرى الموجبه الكلية تنتج موجبة كلية
ومع الكبرى السالبة تنتج سالبة كلية وان كانت
جزئية فهي مع الكبرى الموجبه الكلية تنتج موجبه
جزئية ومع السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية
واما الشكل الثاني فلا ينتج الا السلب لان
حاصله راجع الى الاستدلال يتنافى للآوزم على

تتألف اللزومات لامتناع اختلاف التبادلات في الزمان
ويكون شرطه في الامتاج اختلاف تفرسته في الكيف
ليحصل التناهي في الزمان وكون الكبرى كلياته لا تتماثل
كون الاكبر اعم من الاصغر والوسط وعدم استلزام
سلب احدا لآخرين عن الآخر وحمله على بعض الاعم
او حمله على كل الآخر وسلبه عن بعض الاعم سلب
الأكبر الاعم عن الاصغر الاختص والابطال العموم
الاول قولنا لا شيء من الانسان بفهمه وعن الحيوان
فهم فاقته لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان و
مثال الثاني قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان
ليس ناطق فاقته لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان
لامتناع كون الاعم سلبا عن الاختص والابطال

العموم

العموم

العموم فاذا القريب المنتجة اربعة لان اشراط اختلاف
مقدّمته في الكيف اسقط من الاقسام الستة عشر
واشراط الكبرى كلياته اسقط اربعة اخرى فكون الفرق
المتخارعة بالضرورة لان الفرقى ان كانت كلياته
موجبة او سالبة ففيه مع الكبرى الكليتين تنبئ
كلياته وان كانت جزئية موجبة كانت او سالبة
فهي مع الكبرى الكليتين تنبئ سالبة جزئية لا
الوسط لزم احد الطرفين وباقي الطرفين الثاني
فبين الطرفين منافاة واما التشكل الثاني
فلا ينتج الجزى لانه لو اجتمع امران وهما
الاصغر والاكبر في شيء واحد وهو الاوسط
حصل بينهما الالتصاهاك وفيما وراءه فالالتصا

كون م

كانت م

وعنده مشكوك فلا جرم كانت التخييرية فيكون شرطه
استلجده كون احدي مقدمتيه كليته والاحتمال ان يكون
البعض الذي فيه الاصغر مغايراً للذي فيه الاكبر فلا يجد
الوسط فلا يحصل الالتقاء كالجنس اذا حمل على بعضه احد
نوعيه وحمل على بعضه الآخر النوع الآخر وحمل على
البعض الآخر فضل النوع الاول او سلب عنه فانه لا
يخرج لا سلب ولا احباب مثال الاول قولنا بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان فرس فانه لا يخرج الاحباب وهو
قولنا بعض الانسان فرس ومثال الثاني قولنا بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق وليس بناطق فانه
لا يخرج السلب وهو قولنا بعض الانسان ليس بناطق
وكون الصغرى موجبه لاحتمال كون الاكبر جنساً للأصغر

فلا

والاوسط او فضلاً للاوسط ولا يلزم من سلب احد النوعين
عن النوع وحمل الجنس على النوع الآخر وحمل بقوله عليه
سلب الجنس عن ذلك النوع السلب او حمل الفصل على ذلك
النوع السلب مثال الاول قولنا لا شيء من الانسان فرس
وكل انسان حيوان فانه لا يخرج السلب وهو قولنا بعض
الفرس ليس بحيوان مثال الثاني لا شيء من الانسان فرس
وكل انسان ناطق فانه لا يخرج الاحباب وهو قولنا
بعض الفرس ناطق واذا لم يخرج السلب ولا الاحباب
فلا يخرج اصلاً فاشراط كليته احدي مقدمتيه اسقط
من الاقسام الست عشر ربعه واشترط احباب الصغرى
اسقط ستة فبقت القروب المنتجة لان الصغرى اسقط
ستة فبقت القروب المنتجة ستة لان الصغرى الموجبه

سته

ان كانت كليته فهي مع الكبرى الموجبين ينتج موجبه جزئيه
ومع الكبرى السالبين ينتج سالبه الجزئيه وان كانت
موجبه جزئيه فهي مع الكبرى الموجبه الكليه ينتج موجبه
جزئيه ومع الكبرى السالبه الكليه ينتج سالبه جزئيه
واما الشكل الرابع فلا ينتج الكلي موجبا لكن ينتج
سالبا لان طريق استنتاج الكليتين في الشكل الرابع اندراج
الاكبر تحت الاوسط المندرج تحت الاصغر اندراجا
كليا اما بالتبلي او بالاجاب فيكون كل الاكبر اصغر
او لا شيء من الاكبر اصغرا الا ان الموجبه الكليه لما لم
يجب انعكاسها كليته بل جزئيه كانت النتيجة كليته ونظر
استنتاج الشكل الرابع ان لا يكون السالبه الجزئيه يستعمل
فيه اصلا لان الوجدان احدى مقدماتيه سالبه جزئيه

جزئيه والسالبه
الكليه لما وجب
انعكاسها كليته كانت
النتيجه كليته

فلا بد وان تكون الاخرى موجبه كليته لانه لا يتصور
عن جزئيتين ولا عن سالبتين وحيدتا اما ان يجعل السالبه
الجزئيه صغرى او كبرى اما الاول ولا ينتج لاحتمال كون
الاول وسطا جنسا للاصغر والا كبر فاذا سلمنا الاصغر على بعض
الجنس وحملنا الجنس على فصل النوع الاول او حملنا
الجنس على نوع آخر تحت ذلك الجنس فانه لا ينتج لا
ولا الاجاب مثال الاول قولنا بعض الحيوان ليس
بإنسان وكل ناطق حيوان فانه لا ينتج التلب وهو
قولنا بعض الانسان ليس بناطق مثال الثاني قولنا
بعض الحيوان ليس بإنسان وكل فرس حيوان فانه لا
ينتج الاجاب وهو قولنا بعض الانسان فرس واذ لم
ينتج لا التلب ولا الاجاب لم ينتج اصلا والثاني لا ينتج

أصلاً أيضاً لاحتمال كون الأوسط فضلاً للأصغر وكون
 الأكبر جنساً له أو مبيناً للأصغر مبايناً كليته فإذا حملنا
 الأصغر على كل فضلة وسلبنا الفصل عن بعض الجنس
 أو عن مباينين الأصغر مبايناً كليته سلباً جزئياً فأنه
 لا ينتج التلب ولا الإيجاب مثال الأول قولنا كل ناطق
 إنسان وبعض الحيوان ليس بناطق فأنه لا ينتج التلب
 وهو قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان ومثال الثاني
 كقولنا كل ناطق إنسان وبعض الفرس ليس بناطق
 فأنه لا ينتج الإيجاب وهو قولنا بعض الإنسان
 فرس فإذا لم ينتج لا التلب ولا الإيجاب لم ينتج أصلاً
 والشرط الثاني في إنتاج هذا الشكل هو أن لا
 يكون الكبرى كليته موجبه إذا كانت الصغرى موجبة

جزئية لاحتمال كون الأوسط جنساً للأصغر والأكبر
 فإذا حملنا الأصغر على بعض الجنس وحملنا الجنس على نوع
 آخر وعلى فضل الأصغر حملاً كلياً فأنه لا ينتج التلب
 ولا الإيجاب مثال الأول قولنا بعض الحيوان إنسان
 وكل فرس حيوان فأنه لا ينتج الإيجاب وهو قولنا
 بعض الإنسان فرس مثال الثاني قولنا بعض الحيوان
 إنسان وكل ناطق حيوان فأنه لا ينتج التلب وهو قولنا
 بعض الإنسان ليس بناطق وإذا لم ينتج لا التلب ولا
 الإيجاب لم ينتج أصلاً لم نقول اشتراط الشرط الأول
 اسقط الأقسام الستة عشر سبعة واشتراط الشرط
 الثاني اسقط ضرباً آخر واشتراط أن لا يكونا جزئيين
 ولا سالبين ولا صغرى سالبة كبراً ما جزئية تنقطع

ثلاثة فبقت الضروب المتجهة خمسة لان الصغرى الموجبة
 ان كانت كلية فهي مع الكبرى الموجبتين تنبع موجبة جزئية
 وان كانت جزئية فهي مع الكبرى السالبة الكلية تنبع سالبة جزئية وان
 فهي مع الكبرى السالبة كانت الصغرى سالبة كلية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية
 تنبع سالبة كلية **فصل في البراهين التي بين**
 بها التنازع وهي اربعة احدها التردد الى ما هو الاقرب
 الى الطبع وذلك اما بالعكس او بجعل الكبرى صغرى
 او الصغرى كبرى او بهما جميعا وعكس النتيجة حتى يحصل
 المطلوب اما رد الشكل الثاني الى الاول فبعكس الكبرى
 والثالث بعكس الصغرى والرابع اما بجعل الصغرى
 كبرى او الكبرى صغرى او بعكس كليتي مقل متيه ونظيره
 من الشكل الثاني قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من

الجماد حيوان وانما ينبع لاشي من الانسان بجماد دائما
 بيانه بعكس الكبرى وهو قولنا لاشي من الحيوان بجماد
 حتى يرتد الى الشكل الاول فينبع ما ذكرنا ونظيره من
 الشكل الثالث قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
 ناطق فبعض الحيوان ناطق بيانه بعكس الصغرى حتى
 يرتد الى الشكل الاول فينبع ما ذكرنا ونظيره من الشكل
 الرابع قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
 فبعض الحيوان ناطق بيانه بجعل الكبرى صغرى و
 الصغرى كبرى حتى يرتد الى الشكل الاول فينبع كل ناطق
 حيوان ثم تعكس النتيجة حتى تنعكس الى المطلوب وهو
 قولنا بعض الحيوان ناطق والثاني البيان الخلق
 وحاصله الاستدلال بامتناع لازم احد النقيضين

على مناعه وبه على ان الحق هو النقيض الآخر ونظيره
 من الشكل الثاني لو كذب قولنا الاشئ من الانسان جماد
 دائما لصرق نقيضه وهو قولنا بعض الحيوان جماد
 بالاطلاق العام فقم الصغرى الى الكبرى هكذا بعض
 الانسان جماد بالاطلاق العام ولاشئ من الجماد حيوان
 دائما ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس حيوان
 دائما وقد كان كل انسان حيوان بالاطلاق العام
 هذا خلف ونظيره من الثالث لو كذب قولنا بعض
 الحيوان ناطق بالاطلاق العام لصرق نقيضه وهو
 قولنا لا شئ من الحيوان ناطق دائما فقم الكبرى
 الى الصغرى هكذا كل انسان حيوان بالاطلاق العام
 ولاشئ من الحيوان ناطق دائما ينتج من الشكل الاول لا شئ

من

لا

من الانسان ناطق دائما فتعكس لا شئ من الناطق بانسان
 دائما وقد كان كل انسان حيوان بالاطلاق العام هذا
 خلف الثالث البيان الذي هو ما ذكره في بيان شرا
 اشراج اشكال الدبقة والرابع البيان الافتراضى ونظيره
 الشكل الثاني في الضرب الرابع منه وهو قولنا بعض الحيوان
 ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس ناطق
 ولا يمكن بيانه بالرجوع الى الشكل الاول لان الموجبة الكلية انما
 تعكس جزئية ولا قياس على جزئيتين بل الافتراضى فقم
 بعض الحيوان الذي هو ليس بانسان فربما ثم نقول بعض
 الحيوان فرس ولاشئ من الفرس ناطق فبعض الحيوان ليس
 ناطق وطريق اخر وهو ان نقول لا شئ من الفرس بانسان
 وكل ناطق بانسان فلا شئ من الفرس ناطق ثم نقول بعض

وايضا ينتج من الشكل الاول
 لا شئ من الانسان ناطق
 دائما

بعض الحيوان فليس ولا شيء من الفرس ينطبق ببعض الحيوان
ليس ينطبق ونظيره من الشكل الثالث في القرب الرابع
منه وهو قولنا أكل انسان حيوان وليس كل انسان
عالم فبعض الحيوان ليس بعالم لا يمكن بيانه بالرجوع الى الشكل
الاول لما ذكرنا ان الموجبة الكلية انما تنعكس جزئية
ولا قياس من جزئيتين بالاضطرار فتقرض بعض الانسان
الذي هو ليس بعالم طفلا فنقول بعض الحيوان طفل
ولا شيء من الطفل بعالم وطريق آخر وهو ان نقول كل
طفل انسان وكل انسان حيوان فكل طفل حيوان ^{فشكل}
بعض الحيوان طفلا ولا شيء من الطفل بعالم فبعض الحيوان
ليس بعالم **فصل في الاختلاطات من**
الشكل الاول وهو في كل ضرب منه مائة وثلاثة

ولتين

وستين اختلاطا لان القضايا الثلثة عشرة ضروية في
فقرها فنكون بالعدد هذا المبلغ وهي على كثرتها مرتبة على
ثلاثة اقسام **اما القسم الاول** وهو ان الاصغر متى
كان داخلا بالفعل تحت الاوسط وذلك فيما عمل الملتزم
وهو اجري عشر نوعا من القضايا وكانت الكبرى قصيدة
لا يصبر فيها دوام المحول بحسب دوام وصف الموضوع
وذلك فيما عد الشرطيتين والعرفيتين وهي تسعة انواع
من القضايا كانت النتيجة في الكل تا بعد الكبرى لان معنى
الكبرى في جميعها ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان
ثبت له الاكبر وسلب عنه اما من غير بيان جهة ان
كانت مطلقة او مع بيان جهة خاصة ان كانت جملة
والاصغر مما است له الاوسط فيكون محكما عليه بالاكبر

بين تلك الجهة آت في الضرورية مع الكبرى السالبة
الدامية فان النتيجة فيها تابعة للضروري والالزام كذا
الضروري له واقا القسم الثاني فوان تضم الصغرى
لاخرى عشر مع الكبريات المشروطتين والعرفيتين و
طريقه ان اختلاط الكبرى المشروطة والعرفية العا
مع ما لا يعتبر فيه الضرورة والالزام اصلاح الصغرى
وهي المطلقة العامة والوجودية ان ينتج مطلقة
عامة واختلاط هذه الثلث مع الكبرى الخاصتين
نتج لادامة لان استدامة وصف الأصغر لا وسط غير
معلوم في الصغرى فلا ينتج استدامته للاكبر ولا يتعد
اليه هذا الحكم لعدم الحاد الاوسط في هذا الحكم واذا
خرج هذا الحكم من البين بقي اصل الثبوت او الالغاء

مع العامين وهي المطلقة العامة وهي الخاصتين اصل
الثبوت او الالغاء مع الالزام وهي الوجودية الا
دائمة واختلاط الصغريات التي يعتبر فيها الضرورة او
الالزام بوجود مع الكبرى المشروطة العامة ينتج كالضروري
لان مستديم المستديم للشي مستديم لذلك ضرورة ان
كانت الضرورية مشتركة بينهما ومحملة له ان لم يكن لضر
مشركة بينهما الا مع الصغرى الخاصتين فان النتيجة فيها
عامة الصغرى ومع الصغرى الواقيتين فان النتيجة
فيها وتنتج تحت الالزام والضرورة لان استثناء نفقض
المقدم لا ينتج بعض التالي له ومع الكبرى العرفية العا
نتج كالكبرى لما ذكرنا ان المستديم للمستديم للشي مستديم
لذلك الشيء واستثناء نفقض المقدم لا ينتج نفقض التا

الآفي الصغرى الوقيتين فان النتيجة فيها وتى مطلق
محتمل للصرف والدوام لان مستلزم المستلزم للشيئ مستلزم
لذلك الشيء واستثنا بقدر المقدم لا يخرج يقين التالي
وفي الصغرى الضرورية والدائمة فان النتيجة فيها
تابعة للصغرى والآن لم كذب الصغرى الآفي الصغرى
الضرورية مع الكبرى الموجبة العرفية العامة فانه
لا يمكن بيانها بالشكل الاول ولا بالشكل الثاني بل النتيجة
فيه دائمة وميانة باللم ومع الخاصيتين لا ينضم منها
ومع الصغرى الضرورية والدائمة قياس صادق
المقدمات لان ذلك مما يستلزم دوام الأكبر ولا
دوامه فان النتيجة في اختلاط المشروطتين مشروطة
خاصة وفيما عداها محتملة فبها خاصة لان مستلزم

الشيء

المستلزم للشيئ لا ديم مستلزم لذلك الشيء لا ديم الآفي صغرى
الوقتين فان النتيجة فيها مع الكبرى المشروطة الخاصة
كالصغرى ومع العرفية الخاصة وتبقى مطلق لا ديم لان
مستلزم المستلزم للشيئ لا ديم مستلزم لذلك الشيء لا ديم
وهو القسم الثالث في ضم الصغرى الممكنتين الى الكبريات
الثلاث عشرة وهي مع الكبريات العرفية المحتملة للضرورة يخرج
خاصة لان مستلزم الشيء لنفسه بالامكان مستلزم لنفسه
ذلك الشيء لنفسه بالامكان على الاحتمال الذي كان ثابتا
لذلك الشيء لا استحالة ارتفاع اماكن الأكبر الذي هو ضروري
للاوسط بقدرين من التقادير الممكنة المعتملة وقومها في
العقل وهو تقدير صرف الصغرى بالفعل ولا بد لو كانت
النتيجة لزم كذب الصغرى الممكنتين ما نظامهما في
صغرى ضرورية جزئية وكبرى ممكنة على غلط الشكل

الثاني وذلك محال فيكون كذب ما ذكرناه من النتيجة محالاً
 وهو المطلوب ومع البريات المحتملة للضرورة نتج عندها
 لان الكبرى ان صدقت ضرورة لا شاع ارتقاء الفرض
 على تقديره التقادير الضرورية الممكنة التي يكون الزعم
 مع الجزم باكانها متقدماً في وقوعها ولا وقوعها
 وان صدقت لا ضرورة كانت النتيجة ممكنة خاصة
 والمشارك بينهما انما هو الامكان العام ومع الكبرى الفرض
 ضرورة لما ذكرناه **فصل في اختلافات**
الشكل الثاني وهي ايضا مرتبة على
 ثلثة اقسام القسم الاول وهو ان احدى مقدمتي القياس
 في هذا الشكل متى كانت ضرورية او دائمة والاخرى
 ايت قضيه كانت فالنتيجة مع الضرورية ضرورة ومع
 الدائمة دائمة والا لزم كذب الصغرى الا في القفري

الملا

المحكيتين مع الكبرى السالبة الدائمة فان النتيجة فيها ممكنة
 عامة يانده بالزم الى الشكل الاول بعكس الكبرى وباقي الاختلافات
 من الملكات والدايمات عقيم لا ينتج لجواز ان تكون الصفه
 الدائمة للشيء سلوبه عنه بالامكان وبالعكس مع انه لا
 يمكن سالب الشيء عن نفسه البتة واختلاف الرابع مع الشرط
 ينتج مع وصف الدوام مشروطه عامة والا لزم كذب
 المشروطه والله اعلم به القسم الثاني وهو ان يكون
 احدى السبعه التي لا تقبل سواها العكس كبرى للصغرى
 الا احدى عشر وهو ما عدا الضرورية والدائمة فالقياس
 في هذا الشكل القسم عقيم لا ينتج لجواز اختلاف الشيء الواحد
 في العوارض في الاحوال المختلفه وامتناع سلب الشيء عن
 نفسه بدليل انه يصح ان يقال كل انسان شئفس بالا

طتين

ملاق

العام ولا شيء من الأقسام بنفسه بالاطلاق العام ولا يفتح
ان يقال لا شيء من الأقسام بانسان لما في ذلك من سلب
الشيء عن نفسه وقس الباقي عليه والله اعلم بالصواب
وهو ان تكون احدى الاربعة المنعكسة كبرى لمسة
الصغريات وهو مع الصغريات التسع سوى المثلثتين
ينج مطلقا عامة الا في الكبرى التالية الخاصتين
فان البيان فيها بعكس البتة فتكون النتيجة فيها نافية
لعكسها والا لزم كذب الصغري اما في العامتين فظاهر
واما في الخاصتين فلانه متى صدق تقييد النتيجة بينهما
وهي الدائمة بطل خصوصيتها والا لزم الحال الذي ذكرنا
في التتام الصغري الدائمتين مع الكبرى الخاصتين و
اذا بطل خصوصهما بقي العموم لانا استكمل تقدير صدق

المقدمات

المقدمات واذا بقي العموم لزم كذب الصغري كما لزم في
العامتين الا في الصغري الواقعتين فان النتيجة فيها مع الكبرى
المشروطتين ومتى محتمل للضرورة والدوام ومع العرفيتين
ومتى مطلق محتمل لذلك ايضا واما الصغري المثلثتين
فاختلاطهما مع الخاصتين ينج مطلقا عامة لاستحالة صدق
هذه النتيجة وهي الدائمة مع صدق الكبرى والا لزم
الحال الذي ذكرناه في التتام الصغري الدائمة مع الخاصتين
ومع العامتين ينج ممكنة عامة والبيان في كل ذلك
الكبرى ان كانت سالبة وبالحلف ان كانت موجبة الا
في اختلاطهما مع الموجبة العرفية العامة فان كل واحد
منهما عقيم لا ينج لما مر بيانه في اختلاطهما مع الدائمة
الموجبة ثم اعلم باق هذه المطلقه العامة لازمة مع مجرد

الكبرى الخاصتين لأن هذا القياس لأنه متى صدق قولنا
كل آجب أو لا شيء من آجب لا دائما بل ما دام آفانه يلزم
أن لا يكون شيء ما القاد دائما والآلزم الحال الذي ذكرنا
وهو دوام ب ولا دواعي محجب دوام ذات الالف
وذلك ومحال واختلاط الصغرى الأربع الباقية مع
نفسها ينتج مشروطة عامة أن كان التاليف من المشروطتين
بسيطا كان التاليف أو مركبا منهما ومن العرفيتين والآ
لزم كذب المشروطة من المقدمتين صغرى كانت المشروطة
أو كبرى وباقي الاختلاطات من العرفيتين ينتج عرفتية
عامة والبيان في الكل بعكس الكبرى الكبرى موجبة
والصغرى كبرى وعكسها حتى يرتد إلى الشكل الأول ثم
بعكس النتيجة يحصل المطلوب وبالحلف أن كانت الصغرى

ضالمة

١٧

سالبة جزئية فصل في اختلاطات
الشكل الثالث جهة النتيجة هاهنا كما في الشكل
الأول آفاني اختلاط الصغريات التي تعتبر فيها الصغرى أو الكبرى
وهي الموقعتان والعرفيتان والداعية والمشرطتان والصغرى
فإن النتيجة هاهنا مع الكبرى السالبة الداعية داعية ومع
الكبرى العامتين مطلقه عامة ومع الكبرى الخاصتين وجوب
لداعية وفي الصغرى الصغرى مع الكبرى السالبة الداعية
داعية لأن عكس الموجبة غير حافظ للجملة والبيان في
الكل بعكس الصغرى أن كانت الكبرى كلية وبالحلف
أن كانت سالبة فصل في اختلاطات الشكل
الرابع وهو ينتج في ضربيه الأولين التبعين الإيجاب مطلقا
عاما أن كان الاختلاط منه أو مما يدخل تحته من القضايا

بسيطاً كان الاختلاط أو مركباً وينتج ممكناتاً ان كان الكبري
من عكسين بسيطاً كان الاختلاط أو مركباً الآتي الصغرى الفرد
مع الكبري الممكنين فان النتيجة فيها مطلقة عامة والبيان
في الكل يعمل الكبري صغرى والصغرى كبرى لم عكس النتيجة
حتى يحصل المطلوب وأما في ضرورة الثلثة المنتجة للطلب
فعقيم ان كان الاختلاط من التوالب السبع الغير المتعكسة
صغرى كانت السالبة وكبرى لاستناع عكسها وان كان
الاختلاط من الثلثة المتعكسة فينتج مع السالبة الضرورية
ضرورية ومع السالبة الدائمة فان النتيجة فيها ممكنة
وعلى العكس عقيم والبيان في الكل بعكس الصغرى ان كانت
موجبة ويجعلها كبرى والكبرى صغرى ان كانت سالبة
لم عكس النتيجة حتى يحصل المطلوب وينتج مع إحدى الأربعة

البيان

البيان

الباقي ان كانت كبرى مطلقة عامة الآتي الصغرى الممكنين فان
النتيجة فيها ممكنة عامة والبيان في الكل بعكس الصغرى حتى يترتب
الى الشكل الثاني أو بعكس كلتي مقدمتيه حتى يرتد الى الشكل
الأول فينتج المطلوب وان كانت إحدى التوالب الأربع صغرى
فاختلاط الصغرى المشروطتين مع نفسيهما ومع العرفيتين و
اختلاط الصغرى العرفيتين مع المشروطتين هذه الاختلاطات
كلها ينتج شروطاً عامة ولا يلزم كذب المشروطه واختلاط
الصغرى المشروطه العامة مع الضرورية فينتج ضرورة ومع الدائمة
ينتج مع صف الدوام مشروطه عامة ولا يلزم كذب الصغرى
واختلاط صغرى العرفية العامة مع نفسها ومع خاصتها
ينتج عرفية عامة ومع الدائمتين ينتج كالكبرى واختلاط
الصغرى الخاصتين مع الدائمتين لا ينتظم منها قياس صادق

واختلاط الصغرى العرفيتين
الخاصة مع نفسها ومع
خاصتها ينتج عرفية
عامة

المقدّمات لما مر في الشكل الأول والبيان في الكل بعكس
 الصغرى حتى يرد إلى الشكل الثاني ويجعل الصغرى كبرى والكبرى
 صغرى حتى يتردد إلى الشكل الأول ثم تعكس النتيجة حتى يجعل
 المطلوب واختلاط احد الاربعه ان كانت صغرى مع موجبات
 التوالب الغير منكده حقيق لا يتبع لاستناع عكس نتائج هذه
 الاختلاطات في الشكل الأول لما مر وانفقا حصول النتيجة
 في الشكل الرابع الى عكسها والله اعلم به **فصل في**
الشرطيات وهي على انواع كثيرة الا انا نذكر منها ما هو
 اقرب الى الطبع الاول ما يتركب من المتصلات والمنفصلات منها
 ما يكون الشرك في جزء تام والمشارك فيه ان كان تاليا
 في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
 تاليا فيها جميعا فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما

المطلوب

جميعا فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى تاليا
 في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانجاب هنا ما مر
 في الحملات والثاني ما يتركب من المنفصلات والاقرب منها
 الى الطبع ما يكون على نزع الشكل الاول كقولنا هذا العدد اما
 زوج واما فرد وكل فرد اما واحد واما منقسم بغير متساوين
 فنتج هذا العدد اما زوج واحدا ومنقسم بغير متساوين فنتج
 ما يتركب من المتصلات والمنفصلات والاقرب منها الى الطبع
 ما يكون المتصل صغرى والمنفصل كبرى كقولنا هذا العدد
 ان كان مقسما بمتساوين فهو زوج وكل زوج فهو اما زوج
 فرد او زوج زوج وفرد ينتج ان كان هذا العدد منقسما بمتساوين
 فهو اما زوج فرد او زوج زوج او زوج زوج فرد والرابع
 ما يتركب من الحملات والمتصلات وهو على قسمين احدهما

احدهما ان يكون المحلية صغرى والمقتله كبرى كقولنا هذا
الفعل عدل وكلما كان الفعل عدلا فهو حسن نتيجه فهذا
الفعل حسن والثاني يكون المقتله صغرى والمحلية كبرى كقولنا
ان كان هذا الفعل ظاهرا فهو قبيح فكل قبيح فهو ما يستحق اللوم
عليه نتيجه فهذا الفعل ان كان ظاهرا فهو ما يستحق اللوم عليه
الخاص ما يتكبر المحليات والمفصلات والافعال
منها الى الطبع ما يكون المحلية صغرى والمقتله كبرى كقولنا
هذا الشيء عدل وكل عدل فهو اما زوج او فرد نتيجه هذا الشيء
اما زوج او فرد **فصل في القياسين** الاستثنائي
وهو الذي تكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل وهو
مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد
جزئها او رفع لاحته يلزم وضع الجزء الاخر او رفعه واعلم

باق المقتله نتيجه فاستثنا عينا المقدم لعين التالي واثبتنا
نقيض التالي لنقيض المقدم والا لكذب للزوم وعلى العكس
لا نتيجه والا لا يقع احتمال العموم والمقتله الحقيقة التي
هي ذات جزئين فاستثنا عينا كل واحد منها نتيجه النقيض الا
والا لكذب العناد في الثبوت والاشفاق جميعا وفي الاخر
فاستثنا عينا كل واحد منها نتيجه مقتضيه مركبه من البواقي
الا جزا كقولنا هذا العدد اما زائد واما ناقص او
ساو ولكنه ليس زائدا نتيجه فهو اما ناقص او ساو
واما المقتله المانعة من الجمع فاستثنا عينا كل واحد منها
نتيجه نقيض الاخر كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه
فهو ليس شجر واستثنا نقيض كل واحد منها لا نتيجه الاخر
والا لكذب العناد في الاشفاق واما المقتله المانعة من

نقيض البواقي واستثنا
نقيض كل واحد منها
نتيجه مركبه

فاستثناء يقضي كل واحد منها بفتح عن الآخر ولا كذب
العناد في الاستثناء واستثناء عن كل واحد منها لا يفتح
يقضي الآخر ولا كذب الاعتناء في الثبوت فصل
في توابع القياس لا يتر في كل قياس من مقدماتين
لأنه لا يتر فيه من معلوم يستدل به على المطلوب و
هو اما المقدم او يقضي التالي ان كان القياس استثنائياً
ولا يتر فيه ايضاً من المقدمة الدالة على الملازمة فاذا
لا يتر في هذا القياس من مقدماتين احدهما شرطية
دالة على الملازمة والاخرى وضع المقدم او رفع التالي
حتى يتبع المطلوب كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود وكن
النهار ليس موجود فلا يكون الشمس طالعة هذا

اذا كان القياس استثنائياً اذا كان اقترانياً فالمعلوم
الذي يستدل فيه على المطلوب انما هو الحد الاوسط ولا
يتر ان يكون له الى طرف المطلوب نسبة معلومة متى
عرفنا ما عرفنا المطلوب كما عرف في بيان الاشكال الا بفتح
ونسبت ذلك يحصل مقدمتان وقد ذكرنا فيما قبل
ان القياس اما استثنائي ولما افتد لي فاذا قد
ثبت ان كل قياس لا يتر فيه من مقدماتين لا ازيد
ولا انقص واما قياس الحلف فقد ذكرنا ان
حاصله راجع الى الاستدلال بما يتناع لان احده
القيسين على امتناعه وبه على ان الحق هو القيق
الآخر كقولنا لو كان بعض الانسان جماد لم يكن كل
انسان حيواناً لان لا شيء من الجماد انسان لكن كل

الإنسان حيوان فيلزم أن لا يكون أحدهم الحيوان مجاد أو
كان قياس الخلف مركباً من قياسين أحدهما استثنائي
والآخر افتراضي داله على الملازمة كما ذكرناه البراهين
التي تبين به النتائج وطريق رد الخلف إلى المستقيم
أن تأخذ بيقين التالي المحال وتقرنه بالمقدمة
الصاعدة فينتج إلى الشكل المستعمل فيه الخلف كقولنا
في هذا المثال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان مجاد
ولا شيء من الإنسان مجاد وهو المطلوب الأول وأما
الدور فهو أن تأخذ بمقابل النتيجة بالضد والتغير
وتضيفه إلى أحد المقدمتين فينتج مقابل الآخر كقولنا
في هذا المثال كل إنسان مجاد ولا شيء من الحيوان مجاد
فينتج من الشكل الثاني لا شيء من الإنسان حيوان وهو

المطلوب الأول
مع الاستقراء
وان كان لا يجب
أن يصدق

مقابل

مقابل الصغرى في القياس الأول وأما العكس
فهو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين قياساً على
النتيجة الآخر كقولنا في المثال الأول كل حيوان إنسان
وهو عكس إحدى المقدمتين وإن كان كاذباً ولا شيء
من الإنسان مجاد فلا شيء من الحيوان مجاد المقترنة الأخرى
في المثال الأول وهي في أن الذي لا يمكن أن يكون
مطلوباً بالبرهان ثبت له بمجرد معرفته كقولنا
كل إنسان حيوان ضاحك وكل ضاحك ناطق وكل
إنسان ناطق وقد كان حاصله هذا المطلوب
بمجرد معرفة الإنسان وبعين هذا الوجه يلزم أن لا
يكون الحد التام مطلوباً بالبرهان أيضاً لأن حد
الشيء لا يتم معرفته عند معرفة ذلك الشيء وألم يكن

بأن
الشيء
لا
يتم
معرفة
ذلك
الشيء
وألم يكن

ذلك الشيء معلوماً كقولنا كل انسان ضاحك وكل
ضاحك حيوان ناطق فكل انسان حيوان ناطق وقد
كان هذا المطلوب له حاصلاً بمجرد معرفة الانسان وايضا
يلزم ان لا يكون الجزى مطلوباً بالبرهان ضرورة حصوله
بمجرد معرفة الاصغر كقولنا زيد هذا وهذا ابو عبد
قريب ابو عبد الله لا اتحاد هذا اللفاظ في المقروم والمعلوم
وهو ذلك الشخص المشار اليه لان اسما لا اعلام ينزله
الاشادات الى التسميات اما في صورة اخرى يمكن ان
يكون مطلوباً كقولنا هذا اشار لذلك وذلك مساو
لاخر فهذا مساو لاخره وكقولنا هذا الجسم فيه
سواد وكل سواد لون فهذا الجسم فيه لون وكقولنا
الدم في الحقة والحقة في الصدر وقاما لا يطرد لا

لصدق ان يقال السواد مخالف للبياض والبياض مخالف
للسواد مع انه لا يصدر ان يقال السواد مخالف للسواد
لان المطلوب هاهنا ليس هو الجزى بل صفة مساوية
لاخره التناوب المقدمات مع طرف المطلوب والطلب
كل ما يمكن حمله على كل واحد منهما من الكليات الخمس على
احد الاغنا المذكورة في الاشكال الاربعة فان حصل
المجولات على هيئة شكل من الاشكال الاربعة فقد حصل
المطلوب في ذلك الشكل كقولنا كل كاتب انسان
او حيوان او ناطق او ضاحك او متحرك وكل متحرك
جسم وقس على هذا طريق تركيب القياس اما طريق
تحليله وضع المطلوب اولاً ثم انظر في القول الذي
جعل متجذراً فان لم تجد فيه مقدمة لشأنك المطلوب

لم يكن القول مستجاباً وان وجبته فان كان الاشتراك
على الجزئين في مقدمة واحد كان القياس استنتاجاً
وان كان في المقدمتين كان القياس افتراضياً لم انظر
الى كيفية تركيب القياس حتى يتميز ذلك المقدم والنتيجة
والصغرى والكبرى والقياس والنتيجة في
استعداد النتائج القياس الذي ينتج الكلي من
بالفرص الذي عنده وعكسه وعكس التقيض ان كان
له ذلك وكذب التقيض لاحتماله ان كذب مقدماً
القياس لا موجب كذب النتيجة لان كذب المضموم لا
يوجب كذب اللانم كقولنا كل انسان حمار وكل حجر
حيوان فكل انسان حيوان صادق مع كذب كل واحد
من مقدمتي القياس لان الاستنتاج عين النتائج

لا يخرج ولا يستثنى بغير المقدم في الاستثناء اذا كان
مقيما مخضرا فهو مقيد العلم والا فلا نقولنا الحيوان
اما انسان او فرس او حمار وكل واحد يحرك الفك
الاسفل عند المضغ وكل حيوان يلحكه فله الاسفل
لكنه كاذب لان التمساح لا
يحرك فله الاسفل عند المضغ
بل فله الاعلى

والحمد لله وحده وصلى الله على محمد نبيه وآله وسلم

على الرسالة عماد عبد الصغيف الرازي

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل

والعشر من شهر جمادى الثاني سنة الف وستمائة



1. V

1

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

بسم وند
کرم کن که هر کس که دارد کرم
کرم در جهان داردش محترم
بسم ایاز
سمل است که دل مصیبت دین
اسبانجوده است که کسوف است
کردی آشفته و نرسیده شمع
بسم اختیار
نخستین و پیر و پادشاه ایاز

بسم
۲۶

